# ماذا بعد حكم القضاء في قضية العاملين بمصر للطيران؟

**كانت « الاحرار » قد حذرت منذ البداية من سياسة تصفية الحسابات القديمة في شركة مصر للطيران ، وطالبت في مقال نشر بتاريخ ٨٠/١٢/٥ بضرورة انصراف الادارة الجديدة للشركة الى المسائل الهامة والملحة وفي مقدمتها تطوير الاسطول ، وأعادة النظر في شبكة الخطوط وسياسة التدريب والتمويل.**

وكان مقال الاحرار موضوعيا ، يستهدف المصلحة العامة خصوصا وان الامر يتعلق بمرفق هام تصل قيمة اصوله وراسي ماله الى اكثر من الف مليون دولار ، لذلك فقد اشار المقال الى موضوعات ستة على وجه التحديد لها الاولوية في اية سياسة لتطوير الشركة والنهوض بها ، وكان ذلك اتساقا مع سياسة حزب الاحرار في تقديم الرأى الاخر معززا بالدراسة الجادة والنصيحة الخالصة ، دون الاقتصار على مجرد توجيه النقد او الاتهام .

ولقد غضب المسئولون عن قطاع الطيران المدني من مقال الاحرار ، وصدرت عنهم ردود فعل عصبية استهدف بعضها جوانب شخصية لاشخاص بذاتهم ، وكنا نعلم دائما ان هناك ضريبة يجب ان يدفعها - ويتحملها - كل صاحب راى ان هو أراد ان يمارس حقه وحريته

لذلك فاننا نتوقف فقط عند رد الفعل العام الذى صدر عن السيد جمال الناظر وزير السياحة والطيران المدني في صورة مقال بتونيمه نشرته له جريدة الجمهورية بتاريخ ٢٥-١٢-٨٠ بعنوان ( نحن نصون شركة مصر للطيران وحده هي النتائج ) .

وفي المقال المشار اليه يقول السيد جمال الناظر في معرض دفاعه عن قرار نقل بعض العاملين بشركة مصر للطيران الى امانة الحكم المحلي ، وبالحرف الواحد :

( ان الحكومة تقدر تماما المصلحة العليا للدولة في قرارها ابعاد هؤلاء العاملين وان لديها من المستندات ما يكفي لاقناع اى محكمة ستنظر هذا الامر بعدالة هذا القرار بل وضرورته ) .

ونظرت محكمة جنوب القاهرة قضية هؤلاء ( المبعدين ) واقامت امامها وزارة الطيران وشركة مصر للطيران كل ما لديها من مستندات ردنوع ، ووكلت ستة من كبار المحامين للدفاع من وجهة نظرها ، ثم صدر حكم محكمة جنوب القاهرة بتاريخ ٣٠-٦-٨١ الذى اشارت اليه ( الاحرار ) في عددها الماضى والذى تضمن :

١ - رفض جميع الدفوع التى ابدتها وزارة الطيران وشركة مصر للطيران .

٢ - اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى .

٤ - وفي الموضوع عدم الاعتداد بقرار نائب رئيس الوزراء رقم ٢٨٨٩ لسنة ٨٠ القاضى بنقل المهندس عبد المجيد الزميتى رئيس قطاع التخطيط والمهندس عبد اللطيف رمضان رئيس القطاع الفنى بشركة مصر للطيران وعودتهما الى عملهما الاصلى بالشركة مع شمول الحكم بالنفاذ .

وبعد صدور حكم القضاء ، فان شركة مصر للطيران تواجه الان عدة مشاكل معقدة منها مثلا :

١ - كيفية تنفيذ الحكم بعد ان شغلت وظائف المحكوم بعودتهم بموظفين اخرين ترتبت لهم حقوق قانونية .

٢ - مدى شرعية قرار تشكيل مجلس ادارة الشركة الجديد والذى صدر قبل الحكم بيومين فقط .

٣ - موقف الشركة من الحرج الذى سببته للسيد نائب رئيس مجلس الوزراء الذى اصدر قرار النقل بناء على طلب الشركة وثقة في المعلومات التى قدمتها اليه .

٤ - التعويضات المالية التى ستترتب على تنفيذ الحكم .

فهل يراجع السيد وزير السياحة والطيران المدني القرارات التى صدرت من المفوض على شركة مصر للطيران والتى تترتب عليها مئات القضايا ، والاف الجنيهات كتعويضات ؟

وبكل الموضوعية ، فان الحكومة مطالبة بان تضع القواعد الكفيلة بمحاسبة كل مسئول يسيء استخدام سلطاته ، خصوصا اذا ترتب على تصرفه اضرار بالمال العام .

**احمد طلعت**

**رئيس لجنة الطيران والسياحة**

**حزب الاحرار**